

تقرير حلقة نقاش

العهد الجديد في مواجهة تحديات الاصلاح:

ما بين تسيير الدولة واعادة بنائها

عقد المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق بتاريخ 30 تشرين الثاني 2016، حلقة نقاش تحت عنوان: "العهد الجديد في مواجهة تحديات الاصلاح: ما بين تسيير الدولة واعادة بنائها" بحضور نخبة من الوجوه السياسية، الأكاديمية والإعلامية.

بداية إفتتح الدكتور عبد الحليم فضل الله، مدير المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، اللقاء مرحبًا بالضيوف منوهاً بأهمية الموضوع محل النقاش في ظل ما تشهده المنطقة من تحولات عميقة تلوح على الصعيدين الاقليمي والدولي كرسّت نمطًا جديدًا من الواقعية السياسية التي لا بد من التسلح بها بعد ان اكتشف البعض حدود القوة وبعد جنوح قاطرة النظام الدولي ببعده الغربي نحو الشعبوية والقومية في آن، موجها الملتقى الى غير ما هو متداول يوميًا من قبل الاطراف السياسية المختلفة بل ضمن محاولة لإمكانية استشراف المستقبل المنظور بالحد الأدنى وبالتالي تأطير تحدياته. مشيرًا الى أن ما نحن بصدد معالجته اليوم بما يشكل من تطور ايجابي لم يكن ليتحقق لولا المعادلة الدقيقة التي امكن ترسيخها من خلال امرين: تحصين لبنان تجاه التدايعات الخطيرة التي تحيط به وتكريس حضور لبنان في المجال الإقليمي ليكون بمصاف اللاعبين الرئيسيين فيه.

وقد ركز فضل الله، على ان ما تم تحقيقه ما هو إلا مزيج من عنصرين: الاول، عملية الإنخراط بكل ما له علاقة برسم مستقبل المنطقة. الثاني، الحياد امام كل ما له علاقة بحفظ التوازن المحلي والإستقرار الداخلي. منوها بأن هذا الأخير يقف بحده الأدنى ما لم نمتلك رؤية بمستويات ثلاث:

- الإكتفاء بملئ الفراغ والحفاظ على التوازن الداخلي.

- إستعادة الثقة او ما يمكن تسميته إعادة بناء المشروعات السياسية.

- تقدم الاتجاهات الإصلاحية.

وأكد النائب ياسين جابر في مداخلة، انه لا بد من بداية في عملية الإصلاح يشكل أساسها الفساد الذي بات ثقافة في لبنان، معتبرًا ان بناء الدولة ينطلق من 3 قطاعات تتمثل بقطاع الكهرباء، الاتصالات والطيران. مشددًا ان لا حاجة لإيجاد تشريعات جديدة للتنظيم وإنما الامر مرتبط بإصدار المراسيم الضرورية لإعادة الهيكلة التي يرى فيها الفعل الأساس والاهم. وقد لمح الى عدم وجود قرار سياسي للدفع باتجاه تطبيق القوانين وتسيير أمور الإدارة التي تعاني من وهن، بحسب تعبيره، بمؤسساتها الرقابية التي تحتاج لعملية إحياء. داعيًا الى الدخول في عمق المشاكل وعدم مقاربتها بشكل سطحي، بالإضافة للعمل على مفهوم المواطنة في المجال التربوي.

بدوره تطرق الوزير عصام نعمان، الى السياق التاريخي للأحداث التي شكلت ركيزة لهكذا نظام سياسي معمول به واصفا السلطة الحاكمة بالشبكة نظرًا لطبيعة النظام الإنتخابي الاكثري الذي يحفظ لها وجودها، مذكرًا بما قاله لوبراني في نقده لحرب عام 1982، " السوريون نجحوا بالبقاء في لبنان لأنهم طبقوا نظرية البيانو " بمعنى ان تلعب على لبنان كما هو ببعده الطائفي. وقد دعا نعمان الرئيس ميشال عون الى إجراء انتخابات نيابية على اساس ديمقراطي عادل يتمثل بإنتخابات وفق القانون النسبي وخارج القيد الطائفي واستحداث مجلس شيوخ لتمثيل القيادات الروحية، وفي حال تعذر هذا الطرح يمكن للرئيس عون العودة لقاعدته الشعبية للضغط على الشبكة الحاكمة. وأشار النائب نواف الموسوي، في مداخلة الى محدودية التطلعات التي يمكن ان نتشاركها بالنظر الى محدودية الصلاحيات الرئاسية ما بعد اتفاق الطائف. ونوّه الموسوي بالتسوية الرئاسية التي جرت نافيًا ما إصطلح بتسميته بالمعركة، مشيرًا الى عدم وجود حالة إنكسار لأي طرف سياسي. وفي حديثه عن اتفاق الطائف رأى اننا امام تطبيق جديد وصحيح، الامر الذي أدى لغياب الدور المسيحي الفاعل، مؤكّدًا انه مع وصول الرئيس القوي أصبحنا امام دور مسيحي فاعل.

وأكد على ارتباط الانجاز الرئاسي بالتطورات الميدانية في سوريا. مشيرًا الى التحدي الاسرائيلي الذي لا بد ان يتم التعامل معه بصورة مباشرة كل مكونات التحالفات السياسية والتعامل مع هذا الوضع وفق رؤية جديدة تحترم التطورات والتحالفات التي قامت.

وثانيًا التحدي التكفييري، وشدد على ان التحالفات تفترض بالجميع وضع استراتيجية على قاعدة مواجهة الارهاب التكفييري استباقًا ووقاية وردعًا. مؤكّدًا ان الامر لا يقتصر على مسؤولية الأجهزة الامنية داعيًا الى تضافر الجهود على الصعد التربوية والثقافية للمواجهة.

وأخيرًا علّق على انتخاب ترامب رئيسًا للولايات المتحدة الاميركية وارجحية فرنسوا فيون في فرنسا مشيرًا الى احتمالية أن نشهد تحولا في المناخ الدولي مستشهدًا بموقف كل منهما حول اولوية مواجهة الارهاب الاسلامي او الاسلام الارهابي بحسب وصف فيون.

رأى الأستاذ محمد خواجه، أن ما ذكر بمكان من الاهمية يرتكز على مدى قدرة العهد الجديد بتحويل الشعارات الى وقائع والتعاطي من باب الوطنية مضيفا عنصر الاصلاح القضائي، بالنظر الى وجوب استقلاليته عن السلطة السياسية وإيلاء مهامه لأصحاب اليد النظيفة مع معاقبة كل فاسد والاسراع في اصدار القرارات وتفعيل آلياته بالإضافة لتفعيل دور المجلس الدستوري المولج محاسبة الرؤساء، الوزراء والنواب، خاتمًا بضرورة إلزام الطوائف والاحزاب بتقديم أفضل النخب والشخصيات لتمثلها.

وتطرق النائب فريد الخازن، الى خطاب القسم الذي يشكل خارطة طريق للعهد بمقارنته الوطنية واصفًا المسار الذي ادى الى انتخاب الرئيس بالخارج عن المألوف في السياسة اللبنانية داعيًا الى الانفتاح والمرونة مؤكّدًا ان وجود الجنرال ليس لإستهداف اي فريق وان الحماية الذاتية ما يحميها هو توافق اللبنانيين هذا ما يعني دورًا جديدًا لرئاسة الجمهورية، معتبرًا ان لا مجال للقيام بثورة وذلك بسبب العائق المتمثل برأس هرم لكل سلطة او مؤسسة.

أما السفير عبد الله ابو حبيب، فقد رفض التحدث عن اصلاح في لبنان بإعتبار انه غير مجد بحسب رأيه داعيًا الى التغيير فالوزارة تعكس مجلس النواب وهذا ما يضعف اجهزة الرقابة والمحاسبة لأنه ينفي وجود معارضة برلمانية جدية. وتوجه الى الحراك المدني داعيًا الى تطوير وتنظيم آليات عمله وخصوصًا لجهة التركيز على قضايا محددة وواقعية بحسب الاولويات والامكانيات المتاحة له.

وشدّد الاعلامي انطوان سعد على ان المشكلة تكمن في ازمة الثقة بالعلاقة بين الطوائف، مستغربًا تعطيل تشكيل الحكومة بسبب مقعد وزاري بالرغم من كل ما يحكى عن أن وصول العماد

عون كان وفقاً لتوافق اقليمي، وقد ختم مداخلته بالاشارة الى ان رؤوس خيوط اللعبة كلها اليوم بيد حزب الله.

الدكتور خلدون الشريف، أفاد بإرتباط الطبقة السياسية كلها بشكل مباشر او غير مباشر بالفساد ان كان بالممارسة او بالتغطية على الفاسدين او حتى بأضعف الايمان بترك الامور على ما هي عليه، مشيراً ان الاحزاب في لبنان تموّل اما بموارد خارجية او رؤوس الفساد. وشدد على ضرورة توسيع الدائرة الانتخابية لتحجيم وعزل الاصوات المذهبية والطائفية لما لهذا الخطاب من أثر شديد السلبية على الخطابات المعتدلة. وختم بالاشارة الى ضرورة السعي للفصل بين امكانية التوصل لتوافقات محلية بمعزل عن اختلاف الرؤى لما يجري في الاقليم.

بالنسبة **للأستاذ نصري الصايغ**، فقد شدد على ان هناك حاجة بداية لقيادات اصلاحية قبل البدء بالحديث عن الاصلاح، مشيراً الى ان بطاقة الدخول الى عالم الاصلاح اولها فصل العام عن الخاص معتبرا ان لا إصلاح يرجى من أطراف الطبقة السياسية ممن هم اصحاب رؤوس اموال في البلد. مؤكدا ان الشراكة التي تمت في سبيل تسمية الجنرال عون تشكل العائق أمام مهمة الاصلاح. وأضاف انه من الافضل تأجيل استخراج الغاز والنفط لما قد تزيده من نسب الفساد كما أثبتت تجارب دول مشابهة. خاتماً بالاعراب عن يأسه من امكانية اصلاح النظام الطائفي.

ثم كانت جملة من التعقيبات من المشاركين أبرزها من الدكتور رياض صوما، والأستاذة نعمت بدر الدين التي تناولت تجربة الحراك المدني في مكافحة الفساد ومدى عجز الاجهزة الرقابية والملاحظات القانونية التي يتعرض الحراك لها، الأستاذ عادل يمين، الأستاذ علي نصار، الأستاذ أيمن عقيل، الصحفي ربيع بركات، والاعلامية سكارليت حداد، الدكتور نجيب عيسى، د. محمد طي، والأستاذ محمد شري، وكانت المداخلات نقدية للطبقة السياسية وأشارت الى حجم المخاطر الكبيرة على مستقبل البلد ما لم يتم تدارك الامور.

وقد أجاب المحاضرون على مجمل التعقيبات، ومنها أن أشار النائب نواف الموسوي الى أنه من غير الصحيح ان الحزب يمسك بكل خيوط اللعبة فالواقع اللبناني اكثر تعقيداً بكثير من ذلك، وعرض لبعض العقبات العملية التي تعيق الحزب أثناء الانخراط في قضايا اصلاحية. من ناحيته أشار الدكتور خلدون الشريف الى ضرورة تجنب لغة الغلبة بين الطوائف لانها حلقة مفرغة لا تجر الا الى أزمات متلاحقة.